



أضفت المبادئ الخاصة بحوكمة الأوقاف المزيد من الموثوقية والترقي في مجال العمل المؤسسي وفقاً للدور المرجو منها والطموح الذي ينتظر من هذا القطاع. ويعد هذا الاتجاه خطوة مهمة لتأسيس قاعدة صلبة لتنمية القطاع الوقفي والتعامل معه كمؤسسة مالية تنافس المؤسسات المالية القائمة.

Category: [مقالة](#)

Tags: [إدارة الوقف](#), [حوكمة الأوقاف](#)



في إطار تطوير الأوقاف والعناية بالرقمي بها ومسايرتها لنمو في القطاعات المماثلة سواء القطاع المالي أو الخيري وغير الربحي، سعت الهيئة العامة للأوقاف إلى تنظيم قطاع الأوقاف بما يتلاءم مع حجمه وتطلعاته إلى منافسة تلك الكيانات النظيرة. وللوصول إلى هذه التنافسية والمشاركة الفاعلة لتنمية المجتمع وبناء مؤسساته الحيوية المالية وغير الربحية، اتجهت الهيئة إلى إصدار عدد من التشريعات والتنظيمات التي ترتقي بالأوقاف إلى هذه المصاف ومن ذلك لائحة تنظيم أعمال النظارة ومبادئ حوكمة الأوقاف.

وتأتي هذه المبادئ الخاصة بحوكمة الأوقاف لتضفي على الأوقاف المزيد من الموثوقية والثقة والترقي في مجال العمل المؤسسي وفقاً للدور المرجو منها والطموح الذي ينتظر من هذا القطاع. ومن أبرز الملامح لهذه المبادئ أنها متسقة في مجملها مع اتجاه الحوكمة في الكيانات المالية وكبار الشركات الاستثمارية ويعد هذا الاتجاه خطوة مهمة لتأسيس قاعدة صلبة لتنمية القطاع الوقفي والتعامل معه كمؤسسة مالية تنافس المؤسسات المالية القائمة كالبنوك والشركات المدرجة وغيرها من الكيانات التي سبق تنظيمها من قبل البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال. كما أن هذه المبادئ تبنت حوكمة الأوقاف من حيث كونها قطاعاً غير ربحي ويهتم بصرف موارده على الجهات غير الربحية المستهدفة.

ونظراً لكون الحوكمة قد استقرت تطبيقاتها في الكيانات المالية كهيئات سوق المال والمصارف والبنوك فإن تطبيق الحوكمة على الأوقاف يواجه تحدياً في مدى ملائمة معايير ومبادئ الحوكمة على الأوقاف واستيفائها للزوايا والجوانب الخاصة بالأوقاف، لا سيما أن الوقف كيان يتميز عن عامة الكيانات الأخرى باستدامة أصوله واحتوائه على شروط الواقفين ومراعاة المصارف الوقفية وغياب الواقف وزوال وجوده وتأثيره بعد وفاته مما يتطلب أن تتلاءم معايير الحوكمة مع هذه الخصائص التي يتميز بها الوقف.

وكل الأمل في الهيئة العامة للأوقاف أن تؤسس وتضبط مواءمة واتساق الحوكمة مع الأوقاف لتباري كافة الأنشطة والمؤسسات المالية المشابهة بجانب دورها الريادي في تنمية المجتمع وسد احتياجاته وتقوية مرافقه وخدماته

وتزامناً مع إصدار الهيئة لهذه المبادئ فإن استثمار المستقبل يعمل على تطبيق هذه المبادئ في كيانات الأوقاف ويقدم الاستشارات بشأنها ويعكس هذه المبادئ في خدماته، ابتداءً بصك الوقفية وصياغته ومروراً باللوائح التي يحتاجها الوقف وانتهاءً بالإجراءات والممارسات والتنظيمات الإدارية والهياكل والمهام لبناء هيكله الأوقاف بما يتسق مع ما تستقر عليه مبادئ الحوكمة التي ينتظر اعتمادها من الهيئة بعد استكمال استطلاع الرأي تجاهها.



